ألقى كلمة صاحب السمو في حفل افتتاح منتدى الكويت السادس للشفافية

الأذينة: الحكومة قطعت خطوات مهمة نحو الإصلاح السياسي

■ الكويت من الدول السباقة في التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد

■ إتخذنا جميع الوسائل المتاحة لاخضاع مشتريات الدولة للمراقبة

جانب من الحضور

الأذينة متحدثا

■ الشريف: المشاركون يتطلعون للتصدي لأخطر ما يهدد ثروات الدول ويستنزف اقتصاداتها

■ مكافحة الفساد واجب ديني ووطني وأخلاقي لا يقتصر على مكون دون آخر

أكد وزير المواصلات ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة المهندس سالم مليب الاذينة أن الحكومة الكويتية قطعت خطوات عديدة في مجالات الاصلاح المتنوعة السياسي منها والمالي والاداري وهي مستمرة في ذلك «الى أن نشهد جميعا نتائج ملموسة لهذا التوجه الحكومي الجاد».

وقال الوزير الاذينة في كلمة القاها نيابة عن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد في حفل افتتاح منتدى الكويت السادس للشفافية أمس تحت عنوان «الشفافية في الامن والدفاع» ان الحكومة شاركت في التوقيع على اتفاقية الامم المتحدة لمحاربة الفساد «فكانت من الدول السباقة بالتوقيع على تلك الاتفاقية منذ ان وضعتها المنظمة في عام 2003».

واضاف ان مجلس الامة «صادق على تلك الاتفاقية في شهر نوفمبر عام 2006 كما تعمل الحكومة بالتعاون مع مجلس الامة على محاربة الفساد في أي قطاع بما في ذلك العمل على تعزيز النزاهة والشفافية في قطاعي الامن والدفاع».

واوضح ان الحكومة «بدأت باخذ جميع الوسائل المتاحة لاخضاع مشتريات الدولة كافة بما فيها المتعلقة بالمشتريات الامنية والدفاعية لمراقبة مجلس الامة وديوان المحاسبة وذلك عملا بمبدأ الشفافية الذي تنتهجه الحكومة فيما يخص الامن والدفاع».

وذكر ان هذا المنتدى «يأتي ليؤكد تضافر الجهود الرسمية مع مجلس الامة وجهود المجتمع المدني لبلورة رؤية متطورة للدولة خالية من الفساد الذي قد يعيق مسيرتها كما يؤكد ايمان الدولة بدور المجتمع المدني وضرورة مشاركته في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة».

واستطرد قائلا «اننا على يقين من خلال استعراض فعاليات منتدى الكويت للشفافية السادس اننا سنستمع الى العديد من الخبرات والرؤى التي من شأنها أن تساهم في تطوير استراتيجية الدولة لمحاربة الفساد وتعزيز مبدأ الشفافية في الامن والدفاع بما يحقق المزيد من تعزيز ثقة المواطنين في مؤسساتهم الوطنية».

وأعرب الوزير الاذينة عن الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الفدى بتشريفه له بالانابة عن سموه في افتتاح المنتدى متقدما بالشكر كذلك الى جمعية الشفافية الكويتية على تنظيم هذا المنتدى المهم والى اللجنة المنظمة على حسن الاعداد والتنظيم والى ضيوف دولة الكويت على مشاركتهم في فعالياته. وتمنى الوزير الاذينة للجميع التوفيق لتقديم كل ما هو نافع ومفيد لاستراتيجية الدولة في ظل راعي هذا المنتدى حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسمو ولي العهد الشيخ نواف الاحمد الجابر الصباح وسمو الشيخ جابر مبارك الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء حفظهما الله.

■ الغزالي: لابد من تطبيق اتفاقية مكافحة الفساد التي وقعت عليها الكويت

من جانبه قال رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة العربية السعودية محمد بن عبدالله الشريف في كلمته ان المشاركين في المنتدى «يتطلعون جميعا الى تحقيق نتائج ايجابية وتفعيل التعاون الحقيقي والبناء بين جهود المجتمع المدني وجهود الدول في تصديها لأخطر ما يهدد ثروات الدول ويستنزف اقتصاداتها ويضر بسمعتها ومصالحها».

واشاد الشريف بما تقوم به جمعية الشفافية الكويتية من جهود في تعزيز الشفافية وحماية النزاهة سواء أكان ذلك على الصعيد الداخلي أم الدولي «وهو محل تقدير واحترام من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في السعودية». وأكد أن اقامة هذا المنتدى تعتبر دلالة على وعي الجمعية بأن مكافحة ظاهرة الفساد واجب ديني ووطني واخلاقي لا يقتصر القيام به على مكون دون آخر من مكونات المجتمع بل انه واجب على الجميع وفي مقدمتهم مؤسسات المجتمع المدني.

وأوضح ان السعودية ومنذ تأسيسها بادرت وانطلاقا من تعاليم الشريعة الاسلامية الى وضع التدابير اللازمة لتعزيز الشفافية وحماية النزاهة ومحاربة الفساد بكل صوره ومظاهرة وأساليبه مشيرا الى ان مواد الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في السعودية تتسق مع اهداف جمعية الشفافية الكويتية ومع المحاور الرئيسية لهذا المنتدى.

■ وجوب إصدار قانوني الهيئة العامة للنزاهة وحق الاطلاع وتعديل قوانين التعيين

من جهته قال رئيس جمعية الشفافية الكويتية صلاح الغزالي في كلمته ان المنتدى يسلط الضوء على «الشفافية في الأمن والدفاع» «تماشيا مع أهداف الجمعية الرامية الى تعزيز الشفافية ومناهضة الفساد وتحقيق الاصلاح المنشود في جميع قطاعات الدولة».

واستعرض الغزالي وضع الكويت في المؤشرات الدولية لاسيما في مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية سنويا لترتيب دول العالم في هذا المؤشر وكذلك واجبات تحسين مستوى الكويت في مكافحة الفساد.

وذكر من تلك الواجبات ضرورة تطبيق اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها الحكومة الكويتية عام 2003 وصادق عليها مجلس الامة عام 2006 «ويشمل ذلك ضرورة اقرار وتعديل عدد من القوانين ليتم تطبيقها».

وأشار الى وجوب اصدار قانون الهيئة العامة للنزاهة ويشمل «مكافحة الفساد - الذمة المالية - تعارض المصالح - حماية المبلغ» واصدار قانون حق الاطلاع والمعني بحرية الوصول إلى المعلومات اضافة الى اصدار وتعديل قوانين اخرى منها قانون قواعد التعيين في الوظائف القيادية وتعديل قانون المناقصات العامة.

وأوضح ضرورة «مراجعة وتطوير «الديمقراطية الكويتية» لتكون عنصرا هاما في تمكين مفهوم الحكم الرشيد وما يحتويه من قيم الشفافية والنزاهة والمساءلة والعدالة».

وذكر ان قطاعي الأمن والدفاع من القطاعات الحيوية والشديدة التعقيد «التي تحتاج لبذل الجهود بغية تعزيز الشفافية فيها من حيث الأداء من خلال وجود التشريعات التي تكفل حرية نشر المعلومات عن الجهات الحكومية المعنية من حيث العمليات والميزانية والتخطيط واتخاذ القرار الخاص بالانفاق العام والمناقشات العامة المعنية بالأمن العام وشؤون القوات المسلحة وجعل جميع الأجهزة الأمنية والدفاعية خاضعة للمساءلة. وبين الغزالي ضرورة وضع القضايا الأمنية التي تلقى اهتمام المجتمع في مقدمة أولويات الأجندة السياسية بهدف بناء المزيد من الثقة بين الأجهزة الأمنية والعسكرية وبين المواطنين عبر وسائل عدة مباشرة وغير مباشرة.

واستعرض عددا من الاهداف ذات الصلة التي يهدف المنتدى الى تحقيقها وتعنى بتعزيز الشفافية في الأمن والدفاع منها تعزيز قيم النزاهة لدى منتسبي القوات المسلحة وجهاز الشرطة وتعزيز ثقة الجمهور بالمؤسسات الأمنية والعسكرية وتطبيق مبادئ الحوكمة الأمنية والعسكرية والمؤشرات الدولية ذات الصلة.

يذكر ان المنتدى الذي يستمر يومين يتضمن جلسات عمل حول «قواعد السلوك والمؤشرات الدولية في الامن والدفاع والشفافية في العمليات العسكرية وكذلك الشفافية في المشتريات العسكرية والاعلام والامن وتجارب دولية في تطبيق الشفافية في قطاعي الامن والدفاع» ويشارك في اعماله عدد من الخبراء والمتخصصين في السلك العسكري والامني من الكويت وخارجها.

أكد أن المؤسسة تعكف على دراسة حلول ناجعة للقضية الإسكانية

الصالح: نعمل بكل جهد لتوفير المسكن الملائم للمواطن

■ تسريع خطوات تنفيذ المشاريع الإسكانية بما فيها المدن الجديدة متكاملة الخدمات

أنس الصالح

■ ننظر في احتياجات الأجيال القادمة بعد أن وصلنا إلى 100 ألف طلب على قوائم الانتظار

■ قانون شركات تنفيذ المدن السكنية دليل قناعة السلطتين بأهمية القطاع الخاص

■ تم فتح مظاريف البيوت منخفضة التكاليف وجار العمل على ترسية المشروع

■ مزادات لبيع الأراضي التجارية في مشاريع مدينتي جابر وصباح الأحمد والمطلاع

■ توسعة الوفرة والصباحية وأبو حليفة والنسيم وغرب عبدالله المبارك والخيران

أكد وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الاسكان انس الصالح ان الكويت تعمل منذ عدة عقود بكل جهد على توفير المسكن الملائم والامن للمواطن. وقال الصالح في تصريح صحافي بمناسبة الاحتفال بيوم الاسكان العربي امس «اننا نستلهم معا الجهود المشتركة والتعاون لتبادل الخبرات والمعلومات للوصول إلى افضل السبل والتقنيات التي يشهدها العالم في مجال الإسكان والتعمير وصولا إلى تطوير وتحديث آليات العمل بما يحقق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة».

وذكر ان المؤسسة العامة للرعاية السكنية تتبنى التعاون المشترك وإجراء الدراسات المتخصصة التي تسهم إيجابا في إيجاد الحلول لحل القضية الإسكانية والتي اضحت مع زيادة طلب الحصول عليها تمثل هاجسا لدى المواطن. واشار الى ان خطة المؤسسة تعتمد اساسا على تسريع خطوات تنفيذ المشاريع الاسكانية بما فيها المدن الجديدة متكاملة الخدمات لتوفير المسكن لأعداد المواطنين المدرجة طلباتهم حاليا على قوائم الانتظار والتي وصل عددها إلى ما يقارب 100 الف طلب بل والنظر في احتياجات الأجيال القادمة.

واضاف انه سبق لجامعة الدول العربية من خلال مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب تبني شعار «القطاع الخاص شريك اساسي لتوفير السكن الملائم» الذي يعبر عن اهمية مشاركة القطاع الخاص لاحداث نقلة نوعية وحضارية في مجال الرعاية السكنية بالكويت.

وقال إن التطور التشريعي الأخير لقوانين الرعاية السكنية لا سيما بعد صدور القانون رقم «45» لسنة 2007 والقانون رقم «50» لسنة 2010 والمتعلقة بتاسيس الشركات المساهمة لتنفيذ المدن السكنية خير دليل على قناعة السلطتين التشريعية والتنفيذية باهمية دور القطاع الخاص في حل القضية الإسكانية.

واضاف انه تفعيلا لهذين القانونين قامت «السكنية» بإجراء الدراسات للوقوف على الأسباب التي قد تحول دون اقدام الشركات على المشاركة في المزايدات المتعلقة بشراء الأسهم المخصصة للقطاع الخاص بما في ذلك دراسة تعديل القانون «50» لسنة 2010 وتجزئة المدينة السكنية الواحدة إلى عدة مشاريع وقيام المؤسسة بإنجاز البنية التحتية لكل مشروع. وذكر الصالح انه تفعيلا للقانون رقم «45» لسنة 2007 اعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية البرنامج الزمني لتاسيس الشركة التي سيوكل إليها تنفيذ مشروع البيوت منخفضة التكاليف وتم فتح مظاريف العطاءات وجار العمل على ترسية المشروع. وتابع ان «السكنية» ستقوم ببيع الأراضي التجارية والاستثمارية في مشاريع مدينة جابر الأحمد ومدينة صباح الأحمد ومدينة المطلاع بمزادات علنية حسب ما ورد بالقانون رقم «27» لسنة 1995 وذلك بعد إتمام تنفيذ البنية التحتية لهذه القسائم والمتوقع الانتهاء من تنفيذها نهاية العام المقبل مما سيتيح الفرص امام القطاع الخاص لإنشاء مشاريع تجارية واستثمارية في المدن السكنية لتكون مدنا متكاملة الخدمات والمرافق. واوضح ان هذه الجهود تؤكد سعي المؤسسة العامة للرعاية السكنية لمواكبة احتياجات المواطنين لتوفير المساكن الكافية التي تتوافق مع زيادة الطلبات الاسكانية وتعالج تباطؤ استصلاح الاراضي الفضاء التي تملكها للمساعدة في مواجهة الاحتياجات وتقف امام الارتفاع المستمر والمضاربة غير للبررة في اسعار الاراضي الفضاء. وعدد الصالح المشاريع التي تنفذها المؤسسة والتي اشتملت عليها خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة ومنها مدينة جابر الأحمد السكنية التي تشمل «6679» وحدة سكنية موزعة على «4494» قسيمة بمساحة 400 متر مربع و«1475» بيتا حكوميا و«710» شقق.

وقال ان من بين المشروعات ايضا مدينة سعدالعبدلله وتشتمل على «7542» وحدة سكنية تتكون من «7542» قسيمة وبيتا حكوميا تم تسليمها بالكامل للمواطنين ومدينة صباح الاحمد وتشتمل على «10499» وحدة سكنية موزعة على قسائم بمساحة 600 متر مربع وبيوت حكومية وشقق اضافة الى مدينة المطلاع وتشتمل على «21000» وحدة سكنية تتكون من «18500» قسيمة بمساحة 600 متر مربع وعدد «2500» شقة.

واضاف ان مدينة الخيران ايضا بين هذه المشروعات وتشتمل على «35530» وحدة سكنية منها «22247» قسيمة بمساحة 600 متر مربع و«10223» بيتا وعدد «3060» شقة اضافة الى مشروع اسكان منخفض التكاليف يشتمل على إتاحة عدد «9696» وحدة سكنية بالإضافة إلى المباني الحكومية الخدمية مع إتاحة الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص للمشاركة بإنجاز المشروع. وذكر الصالح ان من بين المشروعات الداخلة في برنامج عمل الحكومة مشروع اسكان شمال غرب الصليبخات ويشتمل على «1736» وحدة سكنية موزعة على «1030» قسيمة بمساحة 400 متر مربع وعدد «396» بيتا حكوميا وعدد «310» شقق.

واشار الى المشروعات الجاري العمل عليها في مراحل التخطيط والتصميم والمتمثلة في مشروع توسعة الوفرة والصباحية وابو حليفة والنسيم والوفرة القائم وغرب عبدالله المبارك والخيران القائم.

وذكر ان عدد الوحدات السكنية التوقعة بهذه المشروعات يبلغ «11781» وحدة سكنية اضافة الى المرافق العامة التي تقوم المؤسسة بانشائها كالمدارس والمساجد ومراكز الضاحية والمراكز الصحية التخصصية ومخافر الشرطة إضافة إلى المناطق التجارية والاستثمارية والترفيهية والصناعية والحرفية في المدن الجديدة.

واعتبر ان هذه المشاريع تمثل خطوة رائدة نحو الإنجاز المتميز والمتطور على الطريق الصحيح بفضل التعاون مع السلطة التشريعية والوزارات ذات الصلة والجهود الواضحة لقطاعات العمل بالمؤسسة. واضاف ان المؤسسة لم تقف عند توفير المسكن للمواطنين مستحقي الرعاية السكنية فحسب بل جاء الاهتمام بتوفير خدمات الإسكان للمرأة الكويتية التي تكون في ظروف خاصة ولا تتوافر فيها شروط الاسرة المستحقة للرعاية السكنية وكان ذلك بصدور القانون رقم 1 لسنة 2011 بزيادة راسمال بنك التسليف والإدخار وصدور القانون رقم 2 لسنة 2011.

وذكر الوزير الصالح انه بموجب هذا القانون يقوم بنك التسليف والادخار بمنح وتقديم قروض بلا فوائد بغرض توفير المسكن الملائم إلى المرأة الكويتية المطلقة والأرملة ولأي منهن أولاد وتوفير السكن الملائم بقيمة إيجارية منخفضة.

السكنية: توزيع قسائم منطقة النسيم في الربع الأول من العام المقبل

اعلنت المؤسسة العامة للرعاية السكنية عن قيامها بتوزيع قسائم منطقة النسيم في الربع الاول من العام المقبل بعد اعتماد جدول التوزيع من لجنة التخطيط العليا التابعة للمؤسسة في الاجتماع المقبل. وقالت المؤسسة في بيان صحافي امس: ان التنسيق يجري حاليا مع الوزارات والجهات الاخرى ذات الصلة بهذا المشروع لتوفير جميع الخدمات على النحو المطلوب مايحقق السكن الملائم للمواطنين من مستحقي الرعاية السكنية. يذكر ان المؤسسة استدعت اخيرا المواطنين الراغبين بالحصول على القسائم الحكومية في منطقة النسيم حتى تاريخ 31 اغسطس 1994 وما قبله لمراجعة المؤسسة بجنوب السرة.